الفصل السابع

فارضو التوازن من وراء البحار
The Offshore Balancers

لقد أرجأت مناقشة الحالتين الأمريكية والبريطانية لفصل مستقل؛ لأنه قد يبدو أنهما تقدمان أقوى الأدلة ضد ادعائي بأن القوى العظمى مجبولة على تعظيم نصيبها من القوة العالمية. إذ ينظر كثير من الأمريكيين إلى دولتهم باعتبارها قوة عظمى استثنائية حقا، تسترشد بالدرجة الأولى بالنوايا النبيلة، وليس منطق توازن القوة. بل ويعتقد مفكرون واقعيون بارزون من أمثال نورمان جريبنر Norman Graebner وجورج كينان ووالتر ليبمان Walter Lippmann أن الولايات المتحدة كثيرا ما تتجاهل أولويات سياسة القوة وتتصرف بدلا من ذلك بموجب القيم المثالية[1]. ويتضح هذا المنظور نفسه في المملكة المتحدة، ولهذا السبب كتب كار كتابه "أزمة العشرين عاما" في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، ليحذر مواطنيه من مثاليتهم المفرطة في أمور السياسة الخارجية ويذكّرهم بأن التنافس على القوة بين الدول هو جوهر السياسة الدولية[2].

ثمة ثلاث حالات محددة قد يبدو فيها أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة فوتت فرصا لزيادة قوتها. أولا، يقال عادة إن الولايات المتحدة بلغت مكانة القوة العظمى في حوالي عام ١٨٩٨، حين ربحت الحرب الأسبانية- الأمريكية التي أعطتها السيطرة

على مصير كوبا وغوام Guam والفلبين وبورتوريكو، وأيضا حين بدأت في بناء آلة عسكرية ضخمة[٣]. لكن الولايات المتحدة كانت بحلول عام ١٨٥٠ قد امتدت فعلا من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي، وأصبحت تمتلك بوضوح، كما يبين الجدول رقم (٦-٢)، الموارد الاقتصادية اللازمة لكي تصبح قوة عظمى وتتنافس حول العالم مع القوى الكبرى في أوروبا. لكنها لم تشيد قوات عسكرية قوية بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٨، ولم تحاول أن تغزو الأقاليم الواقعة في نصف الكرة الأرضية الغربي، ناهيك عن الواقعة خارجه. يصف فريد زكريا Fareed Zakaria هذه الفترة بأنها "التمدد الإمبراطوري الأقل"[٤]. وعلى ذلك فقد يبدو أن فشل الولايات المتحدة الظاهر في أن تصبح قوة عظمى وتتبع سياسة الغزو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يتناقض مع الواقعية الهجومية.

ثانيا، لم تكن الولايات المتحدة قوة عظمى عادية بحلول عام ١٩٠٠. فقد كان اقتصادها الأقوى في العالم، وكانت قد حققت هيمنة واضحة في نصف الكرة الأرضية الغربي (راجع الجدول رقم ٦-٢). ورغم أن أيا من هذين الشرطين لم يتغير على مدار القرن العشرين، فلم تحاول الولايات المتحدة احتلال أراض في أوروبا أو شمال شرق آسيا أو تسيطر على المناطق المنتجة للثروة في العالم. وكانت الولايات المتحدة حريصة على تجنب إرسال قوات إلى أوروبا وشمال شرق آسيا، وحينما كانت تضطر إلى ذلك، كانت تحرص عادة على إعادتهم إلى الوطن بأسرع ما يمكن. قد يبدو أن تلك المقاومة للتوسع في أوروبا وآسيا مناقضة لادعائي بأن الدول تحاول أن تعظم قوتها النسبية.

ثالثا، كانت المملكة المتحدة تمتلك فعليا قوة كامنة أكبر من أية دولة أوروبية أخرى طوال معظم القرن التاسع عشر، حتى أنها كانت تسيطر بين عامي ١٨٤٠

و١٨٦٠ على ٧٠٪ تقريبا من القوة الصناعية الأوروبية، أي حوالي خمسة أضعاف فرنسا، وهي منافسها الأقرب (راجع الجدول رقم ٣-٣). ورغم ذلك لم تترجم المملكة المتحدة ثروتها الوفيرة إلى قوة عسكرية فعلية وتحاول السيطرة على أوروبا. ففي عالم يفترض فيه أن شهوة القوى العظمى لا تشبع عن طلب القوة والسعي في النهاية إلى الهيمنة الإقليمية، يتوقع المرء أن تتصرف المملكة المتحدة مثل فرنسا النابليونية أو ألمانيا الفيلهلمية أو ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي وتعمل بقوة لكي تصبح الدولة المهيمنة في أوروبا، لكنها لم تفعل.

تبدو فكرة أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تكونا من الساعين إلى تعظيم قوتهما على مدى معظم القرنين الماضيين جذابة حدسيا للوهلة الأولى. لكن الحقيقة هي أن الدولتين تصرفتا دائما على نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية.

لقد هيمن على السياسة الخارجية الأمريكية على امتداد القرن التاسع عشر هدف واحد رئيس، وهو إنجاز الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وهي مهمة كانت تسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي، وتضمنت بناء دولة قوية تستطيع أن تهيمن على الدول المستقلة الأخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية وتمنع القوى العظمى الأوروبية من إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلنطي. وقد نجحت الجهود الأمريكية للهيمنة، بل إن الولايات المتحدة، كما أكدنا في موضع سابق، هي الدولة الوحيدة في الأزمنة الحديثة التي حققت الهيمنة الإقليمية. وهذا الإنجاز الرائع، وليس شذرات السلوك النبيل المزعوم نحو العالم الخارجي، هو الأساس الحقيقي للتفرد الأمريكي في مجال السياسة الخارجية.

لم يكن هناك سبب إستراتيجي وجيه لأن تضم الولايات المتحدة مزيدا من الأراضي في نصف الكرة الأرضية الغربي بعد عام ١٨٥٠، إذ إنها كانت قد ضمت

بالفعل مساحة شاسعة كانت في حاجة إلى تدعيم حكمها لها. وحين أنجزت ذلك أصبحت الولايات المتحدة قوية لدرجة كبيرة في الأمريكتين. ولم تعر الولايات المتحدة اهتماما لتوازن القوة في أوروبا وشمال شرق آسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ليس لأنها كانت تركز على زيادة الهيمنة الإقليمية وحسب، لكن أيضا لأنه لم يكن هناك منافس ند لها تقلق منه في منطقتها. وأخيرا فإن الولايات المتحدة لم تبن قوات عسكرية كبيرة وهائلة بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٨ لأنه لم تكن هناك مقاومة كبيرة لنمو القوة الأمريكية في تلك الأعوام[٥]. حيث كانت المملكة المتحدة تحتفظ بقوات قليلة في أمريكا الشمالية، ولم يكن الأمريكيون الأصليون يمتلكون قوة عسكرية تذكر. معنى ذلك أن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق الهيمنة الإقليمية بلا ثمن.

ولم تحاول الولايات المتحدة أن تحتل أراضي في أوروبا أو شمال شرق آسيا في القرن العشرين بسبب صعوبة إظهار القوة العسكرية عبر المحيطين الأطلنطي والهادي ضد القوى العظمى الواقعة في هاتين المنطقتين[٦]. فكل القوى العظمى ترغب في الهيمنة على العالم، لكن لا أحد منها يمكن أن يمتلك القدرة العسكرية ليصبح دولة مهيمنة عالمية. ولذلك يقتصر الهدف النهائي للقوى العظمى في إنجاز الهيمنة الإقليمية ومنع ظهور منافسين أنداد في المناطق البعيدة من الكرة الأرضية. والدول التي تحقق الهيمنة الإقليمية تعمل عادة كفارض للتوازن من وراء البحار offshore balancers في المناطق الأخرى. ورغم ذلك تفضل تلك الدول المهيمنة البعيدة عادة أن تترك القوى العظمى الإقليمية تكبح الدولة المهيمنة الطموحة، فيما تراقب هي من بعيد. لكن إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين من هذا النوع لا تكون عملية أحيانا، ولذلك تضطر الدولة المهيمنة البعيدة لأن تتدخل وتفرض التوازن على القوة الصاعدة.

أرسل الأمريكيون قواتهم العسكرية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في أوقات مختلفة في القرن العشرين، ويتبع نمط إرسال هذه القوات المنطق الذي عرضناه قبل قليل. وهو على وجه التحديد أنه حين كان يظهر منافس ند محتمل في أي من هاتين المنطقتين، كانت الولايات المتحدة تسعى لكبحه والحفاظ على وضعية أمريكا الفريدة باعتبارها الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة في العالم. والدول المهيمنة، كما أكدنا، تكون في الأساس قوى وضع راهن، والولايات المتحدة ليست استثناء لذلك. كما حاول صناع السياسة الأمريكيون تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الأخرى بجعلهم يفرضون التوازن على الدولة المهيمنة الكامنة. لكن حين كانت تلك المقاربة تفشل، كانت الولايات المتحدة تستخدم قواتها العسكرية لإزالة التهديد واستعادة توازن القوة التقريبي في المنطقة، وبعدها تعيد قواتها إلى الوطن. بإيجاز، تصرفت الولايات المتحدة كفارض للتوازن من وراء البحار طوال القرن العشرين لضمان أن تظل الدولة المهيمنة الإقليمية الوحيدة.

لم تحاول المملكة المتحدة أيضا أن تهيمن على أوروبا، وهو أمر مفاجئ بالنظر إلى أنها استخدمت جيشها لبناء إمبراطورية شاسعة خارج أوروبا. فضلا عن أنها قوة أوروبية، على خلاف الولايات المتحدة. ولذلك كان من المتوقع أن تترجم المملكة المتحدة ثروتها الهائلة في منتصف القرن التاسع عشر إلى قوة عسكرية بغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية. أما السبب الذي منعها عن ذلك فهو السبب نفسه الذي منع الولايات المتحدة، وهي القوة المانعة للمياه. فالمملكة المتحدة، مثلها مثل الولايات المتحدة، قوة جزيرية تفصلها مساحة مائية كبيرة (القنال الإنجليزي) عن القارة الأوروبية، تجعل من المستحيل عمليا على المملكة المتحدة أن تغزو كل أوروبا أو تسيطر عليها.

ورغم ذلك كانت المملكة المتحدة تتصرف دائما كفارض توازن من وراء البحار في أوروبا، كما تتنبأ الواقعية الهجومية. وتحديدا كانت المملكة المتحدة ترسل قواتها العسكرية إلى القارة، حين تهدد قوة عظمى منافسة بالهيمنة على أوروبا، حينما يثبت تمرير المسئولية إلى الآخرين أنه خيار غير فعال. أما حين كان يسود توازن قوة تقريبي في أوروبا، فكان الجيش البريطاني يبقى غالبا خارج القارة[١]. معنى ذلك بإيجاز أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة لم تحاولا احتلال أراض في أوروبا في الأزمنة الحديثة، وتصرفتا في تلك المنطقة باعتبارهما فارضي توازن في الملاذ الأخير[٧].

سيبحث هذا الفصل عن كثب التطابق بين الواقعية الهجومية والسلوك الماضي للمملكة المتحدة والولايات المتحدة. يركز الفصل -أولا- على الجهود الأمريكية للهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر، ويتعامل القسمان اللاحقان مع إرسال القوات العسكرية الأمريكية إلى أوروبا وشمال شرق آسيا في القرن العشرين، ويتعامل القسم التالي مع دور المملكة المتحدة كفارض للتوازن من وراء البحار في أوروبا، ويقدم القسم الأخير بعض نتائج ومضامين التحليل السابق.

صعود القوة الأمريكية (١٨٠٠-١٩٠٠)

ثمة اعتقاد واسع بأن الولايات المتحدة كانت مشغولة بالسياسة الداخلية على مدى معظم القرن التاسع عشر وأنها لم تكن تهتم بالسياسة الدولية. لكن هذا المنظور يصبح مقبولا فقط، إذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تُعرَّف بأنها التدخل في

(١) لاحظ أن المملكة المتحدة تقع على جزيرة أو مجموعة جزر خارج كتلة اليابسة الأوروبية، ولذلك يتم التمييز دائما بين أوروبا القارية Continental Europe التي تعني أوروبا بدون إنجلترا، وأوربا ككل التي تعني أوروبا بما فيها إنجلترا [المترجم].

مناطق خارج نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة أوروبا. مؤكد أن الولايات المتحدة تجنبت التورط في تحالفات في أوروبا خلال تلك الفترة، لكنها مع ذلك كانت مهتمة بشدة بالمسائل الأمنية والسياسة الخارجية في نصف الكرة الأرضية الغربي بين عامي ١٨٠٠ و١٩٠٠. بل كانت الولايات المتحدة مصممة على تأسيس هيمنة إقليمية، وكانت قوة توسعية من الطراز الأول في الأمريكتين[٨]. وقد عبَّر هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge عن تلك النقطة بطريقة جيدة حين قال إن الولايات المتحدة تمتلك "سجلا للغزو والاستعمار والتوسع الإقليمي لم يضاهه أي شعب آخر في القرن التاسع عشر"[٩]، أو القرن العشرين في ذلك الخصوص. فحينما نتأمل سلوك أمريكا العدواني في نصف الكرة الأرضية الغربي، خاصة نتائجه، تبدو الولايات المتحدة النموذج الأصلي للواقعية الهجومية.

ولكي تتصور توسع القوة العسكرية الأمريكية انظر الوضع الإستراتيجي الأمريكي في بداية القرن التاسع عشر وفي نهايته. كانت الولايات المتحدة في وضع إستراتيجي غير مستقر في عام ١٨٠٠ (انظر الخريطة ٧-١). على الجانب الإيجابي كانت الولايات المتحدة الدولة المستقلة الوحيدة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وكانت تمتلك كل الأراضي الواقعة بين المحيط الأطلنطي ونهر الميسيسيبي، ما عدا فلوريدا التي كانت تحت السيطرة الأسبانية. وعلى الجانب السلبي كانت معظم الأراضي الواقعة بين جبال الأبلاش ونهر الميسيسيبي لا يوجد فيها إلا قليل من الأمريكيين البيض، وكانت خاضعة في معظمها لسيطرة القبائل المحلية المعادية. كما كانت بريطانيا العظمى وأسبانيا تمتلكان إمبراطوريات ضخمة في أمريكا الشمالية، وكانت لهما السيطرة على كل الأراضي الواقعة غرب نهر الميسيسيبي ومعظم الأراضي شمال وجنوب الولايات المتحدة. بل كان عدد سكان الأراضي الأسبانية التي ستعرف

فيما بعد باسم المكسيك أكبر قليلا من عدد سكان أمريكا في عام ١٨٠٠ (انظر الجدول رقم ٧-١).

الخريطة (٧-١).

الجدول رقم (٧–١). عدد السكان في نصف الكرة الأرضية الغربي ١٨٠٠–١٩٠٠.

السكان بالألف

	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥
كندا	٣٦٢	١٠٨٥	٢٤٣٦	٤٣٢٥	٥٣٧١
المكسيك	٥٧٦٥	٦٣٨٢	٧٨٥٣	٩٢١٠	١٣٦٠٧
البرازيل	٢٤١٩	٣٩٦١	٧٦٧٨	٩٩٣٠	١٧٤٣٨
الأرجنتين	٤٠٦	٦٣٤	٩٣٥	١٧٣٧	٣٩٥٥
الإجمالي	١٤٢٦٠	٢٤٩٢٨	٤٢٠٩٤	٧٥٣٥٨	١١٦٣٦٦

النسبة المئوية من الإجمالي السابق

	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
الولايات المتحدة	٪٣٧	٪٥٢	٪٥٥	٪٦٧	٪٦٥
كندا	٪٣	٪٤	٪٦	٪٦	٪٥
المكسيك	٪٤٠	٪٢٦	٪١٩	٪١٢	٪١٢
البرازيل	٪١٧	٪١٦	٪١٨	٪١٣	٪١٥
الأرجنتين	٪٣	٪٣	٪٢	٪٢	٪٣

ملحوظة: كانت إحصاءات السكان تؤخذ عادة في أوقات مختلفة في هذه الدول، لكن الأرقام الخاصة بالولايات المتحدة هي الوحيدة المثبتة في التواريخ التي أخذت فيها. كما كانت الولايات المتحدة أيضا الدولة الوحيدة ذات السيادة طوال القرن التاسع عشر. أما أعوام إحصاء السكان وعام الاستقلال للدول الأخرى فكانت كالتالي: كندا (استقلت في عام ١٨٦٧) ١٨٠١، ١٨٣١، ١٨٥١، ١٨٨١، ١٩٠١، والمكسيك (استقلت في عام ١٨٢١) ١٨٠٣، ١٨٣١، ١٨٥٤، ١٨٧٣، ١٩٠٠، والبرازيل (استقلت في عام ١٨٢٢) ١٨٠٨، ١٨٢٣، ١٨٥٤، ١٨٧٢، ١٩٠٠، والأرجنتين (استقلت في عام ١٨١٦) ١٨٠٩، ١٨٢٩، ١٨٤٩، ١٨٦٩، ١٨٩٥.

SOURCES: All figures are from B. R. Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, 1750-1988, 2d ed. (New York: Stockton, 1993), pp. 1, 3-5, 7-8.

obeikandl.com

لكن بحلول عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة الدولة المهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فلم تكتسب السيطرة على الأراضي المترامية الممتدة من المحيط الأطلنطي إلى المحيط الهادي وحسب، بل أيضا انهارت الإمبراطوريات الأوروبية وتركت مكانها هناك. صحيح أنه كانت هناك دول مستقلة مثل الأرجنتين والبرازيل وكندا والمكسيك، لكن أحدا منها لم يكن يمتلك حجم السكان أو الثروة اللازمين لتحدي الولايات المتحدة التي كانت أغنى دولة على الكوكب في نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر (راجع الجدول رقم ٦-٢). ولا أظن أن أحدا يختلف مع ما قاله وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد أولني Richard Olney حين أخبر رئيس الوزراء البريطاني اللورد سالسبيري Lord Salisbury بغلظة في رسالته الشهيرة في العشرين من يوليو ١٨٩٥ : "اليوم تقف الولايات المتحدة دولة ذات سيادة على هذه القارة وأمرها قانون على الرعايا الذين يخضعون لسلطانها. ... ومواردها اللانهائية جنبا إلى جنب مع موقعها المنعزل يجعلانها سيدة الموقف ومنيعة عمليا ضد أي من القوى الأخرى أو جميع القوى الأخرى"[١٠].

حققت الولايات المتحدة الهيمنة الإقليمية في القرن التاسع عشر باتباع سياستين مرتبطتين: (١) التوسع عبر أمريكا الشمالية وبناء أقوى دولة في نصف الكرة الأرضية الغربي، وهي السياسة التي عرفت باسم "القدر المحتوم"، (٢) تقليص تأثير المملكة المتحدة والقوى العظمى الأوروبية الأخرى في الأمريكتين، وهي السياسة المعروفة باسم "مبدأ مونرو" Monroe Doctrine.

القدر المحتوم

بدأت الولايات المتحدة في عام ١٧٧٦ كاتحاد ضعيف من المستعمرات الثلاث عشرة الممتدة على طول ساحل الأطلنطي. وكان الهدف الرئيس لقادة أمريكا على مدى الأعوام الـ١٢٥ التالية هو أن يحققوا ما يسمى "القدر المحتوم" Manifest Destiny

للبلاد[١١]. وكما أشرنا قبل قليل، فقد مدّت الولايات المتحدة سيطرتها إلى نهر الميسيسيبي بحلول عام ١٨٠٠، رغم أنها لم تسيطر حينئذ على فلوريدا. وعلى مدى الأعوام الخمسين التالية توسعت الولايات المتحدة غربا عبر القارة إلى المحيط الهادي. وركزت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على دمج مكاسبها الإقليمية وبناء دولة غنية ومتماسكة.

تضمن توسع الولايات المتحدة بين عامي ١٨٠٠ و١٨٥٠ خمس خطوات رئيسة (انظر الخريطة ٧-٢). أولا، اشترت من فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع على الجانب الغربي لنهر الميسيسيبي في عام ١٨٠٣ في مقابل ١٥ مليون دولار. وكانت فرنسا النابليونية قد حصلت على هذا الإقليم مؤخرا من أسبانيا، رغم أنه كان تحت السيطرة الفرنسية من عام ١٦٨٢ حتى عام ١٧٦٢. وكان نابليون في حاجة إلى العائد من البيع لتمويل حروبه في أوروبا، فضلا عن أن فرنسا لم تكن في وضع يمكّنها من منافسة المملكة المتحدة في أمريكا الشمالية، لأن البريطانيين كانوا يمتلكون أسطولا أقوى كثيرا، ما صعَّب على فرنسا إظهار قوتها العسكرية عبر المحيط الأطلنطي. وتمكنت الولايات المتحدة من خلال شراء إقليم لويزيانا الشائع من زيادة مساحتها أكثر من ضعفين. ثم قامت الولايات المتحدة بخطوتها التالية في عام ١٨١٩، حين أخذت فلوريدا من أسبانيا[١٢]. كان القادة الأمريكيون يخططون منذ أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر لضم فلوريدا، ونفذت القوات الأمريكية عددا من الاجتياحات. وأخيرا تنازلت أسبانيا عن الإقليم كاملا بعد أن استولت القوات الأمريكية على بنساكولا Pensacola في عام ١٨١٨.

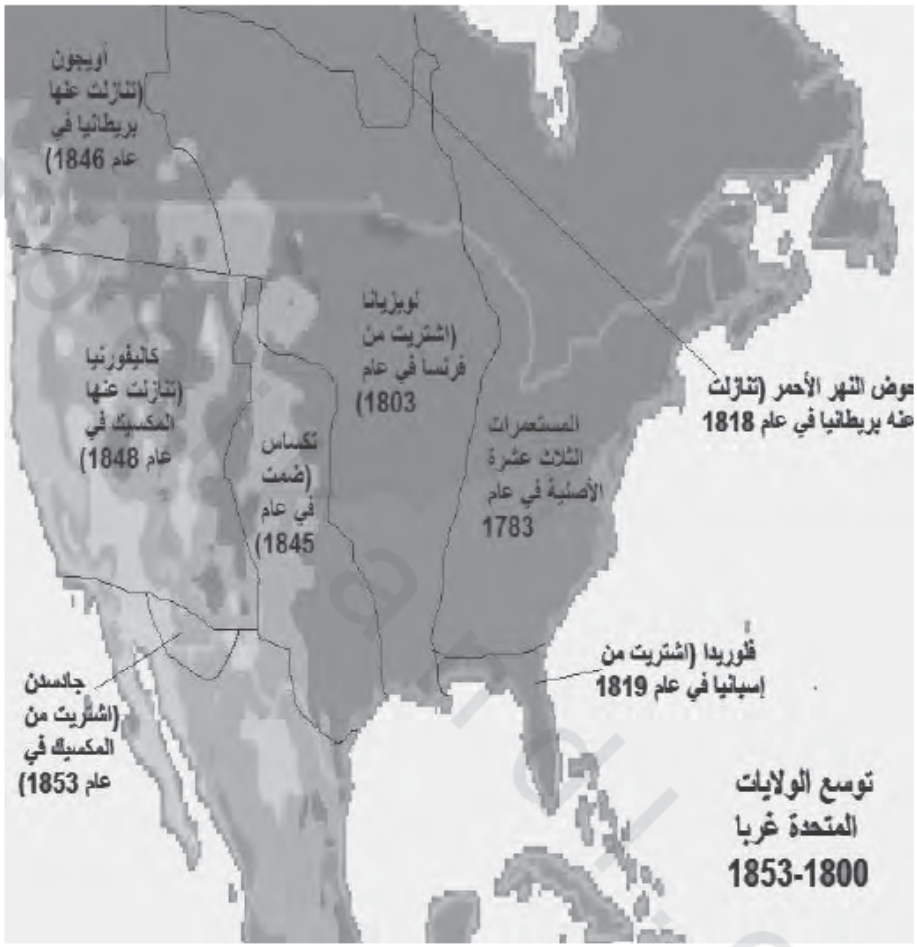

الخريطة (٧-٢)

حدثت التوسعات الثلاثة الأخيرة المهمة في الفترة القصيرة من عام ١٨٤٥ إلى عام ١٨٤٨[١٣]. نالت تكساس استقلالها عن المكسيك في عام ١٨٣٦ ، وبعدها بوقت قصير قدمت طلبا للانضمام إلى الولايات المتحدة. رُفضِ الطلب في البداية، بسبب مقاومة الكونجرس للاعتراف بتكساس كولاية تجيز العبودية[١٤]. وأخيرا، تم التغلب على ذلك

العائق، وضُمت تكساس في التاسع والعشرين من ديسمبر ١٨٤٥. وبعدها بستة أشهر، في يونيو ١٨٤٦، سوَّت الولايات المتحدة نزاعا إقليميا مع المملكة المتحدة على إقليم أوريغون، وحصلت بمقتضى التسوية على مساحة كبيرة في شمال غرب المحيط الهادي. وفي أوائل مايو ١٨٤٦، وقبل أسابيع قليلة من اتفاقية أوريغون Oregon، أعلنت الولايات المتحدة الحرب على المكسيك واحتلت كاليفورنيا ومعظم ما يسمى اليوم جنوب غرب أمريكا. وفي غضون عامين زادت مساحة الولايات المتحدة ١,٢ مليون ميل مربع، أي حوالي ٦٤٪. وأصبحت مساحة الولايات المتحدة حينئذ، وفقا لرئيس مكتب الإحصاء، "حوالي عشرة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا مجتمعتين، وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا والدنمارك مجتمعة ... ومساوية لمساحة الإمبراطورية الرومانية أو إمبراطورية الإسكندر الأكبر"[١٥].

اكتمل التوسع عبر القارة تقريبا في أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر، رغم أن الولايات المتحدة أخذت مساحة صغيرة من المكسيك في عام ١٨٥٣ (شراء غادزدين Gadsden) لضبط الحدود بين البلدين، واشترت ألاسكا من روسيا في عام ١٨٦٧. لكن الولايات المتحدة لم تحصل على كل الأراضي التي أرادتها، حيث كانت تريد أن تضم كندا، حين حاربت المملكة المتحدة في عام ١٨١٢، وظل كثير من قادتها يطالبون بضم كندا طوال القرن التاسع عشر[١٦]. وكانت هناك ضغوط لكي تتوسع الولايات المتحدة جنوبا إلى الكاريبي، حيث كانت كوبا هي الهدف المطلوب[١٧]. لكن التوسع في الشمال والجنوب لم يتحقق، وبدلا من ذلك توسعت الولايات المتحدة غربا نحو المحيط الهادي، وأقامت في أثناء ذلك دولة إقليمية مترامية الأطراف[١٨].

لم تكن الولايات المتحدة في حاجة إلى مزيد من الأراضي فيما بعد عام ١٨٤٨، ولو فقط لأسباب أمنية. لذلك ركز قادتها بدلا من ذلك على بناء دولة قوية داخل حدودها الحالية. اشتملت عملية التعزيز والدمج التي تميزت أحيانا بالوحشية والدموية على أربع خطوات رئيسة: خوض الحرب الأهلية للقضاء على العبودية وتهديد تفكك الاتحاد، وإزاحة السكان الأصليين الذين كانوا يسيطرون على معظم الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة مؤخرا، وجلب أعداد كبيرة من المهاجرين إلى الولايات المتحدة ليعمروا أراضيها الشاسعة، وبناء أكبر اقتصاد في العالم.

شهدت العقود الستة الأولى من القرن التاسع عشر احتكاكا متواصلا بين الشمال والجنوب على مسألة العبودية، خاصة وأن العبودية كانت مطبقة في الأراضي التي ضمتها الولايات المتحدة حديثا غرب الميسيسيبي. وقد كانت هذه المسألة من الخطورة بحيث شكلت تهديدا على بقاء الولايات المتحدة أمة موحدة، وهي نتيجة كانت ستؤثر بشدة على توازن القوة في نصف الكرة الأرضية الغربي. وبلغت الأمور ذروتها أخيرا في عام ١٨٦١، حين اندلعت الحرب الأهلية. كانت كفة الحرب في بادئ الأمر في غير صالح الشمال الذي كان يحارب من أجل الحفاظ على وحدة الولايات المتحدة، لكنه تعافى في النهاية وربح انتصارا حاسما، وألغيت العبودية سريعا من كل أنحاء الولايات المتحدة، ورغم النوايا السيئة التي ولّدتها الحرب، خرجت البلاد منها موحدة ومتماسكة، وظلت كذلك إلى يومنا هذا. أما لو كان النصر من نصيب الانفصاليين، فما أصبحت الولايات المتحدة دولة مهيمنة إقليمية نتيجة لوجود قوتين عظميين على الأقل في أمريكا الشمالية. وقد كان من شأن هذا الموقف أن يوجد فرصا للقوى العظمى الأوروبية لزيادة حضورها وتأثيرها السياسيين في نصف الكرة الأرضية الغربي[١٩].

كانت القبائل الأمريكية الأصلية تسيطر حتى وقت متأخر، تحديدا عام ١٨٠٠، على مساحات كبيرة من الأراضي في أمريكا الشمالية، كان على الولايات المتحدة أن تضمها إذا أردات أن تحقق "القدر المحتوم"[٢٠]. ولم تكن القبائل الأصلية مهيأة لمنع الولايات المتحدة من الاستيلاء على أراضيها، حيث كانوا يعانون عددا من النقائص أمام الدولة الوليدة، من أهمها نقصهم العددي الكبير أمام الأمريكيين البيض، وقد أخذ موقفهم يزداد سوءا مع الوقت. ففي عام ١٨٠٠، على سبيل المثال، كان يعيش حوالي ١٧٨٠٠٠ من السكان الأصليين داخل حدود الولايات المتحدة التي امتدت حينئذ إلى نهر الميسيسيبي[٢١]. وفي المقابل كان عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت حوالي ٥,٣ مليون نسمة (انظر الجدول رقم ٧-١). لذلك لم يجد الجيش الأمريكي مشكلة في سحق السكان الأصليين شرق الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم ودفع كثيرين منهم إلى غرب الميسيسيبي في العقود القليلة الأولى من القرن التاسع عشر[٢٢].

وبحلول عام ١٨٥٠، حين وصلت الولايات المتحدة القارية إلى حدودها الحالية تقريبا، كان هناك حوالي ٦٦٥٠٠٠ أمريكي أصلي يعيشون ضمن حدودها، منهم حوالي ٤٨٦٠٠٠ في غرب الميسيسيبي. وفي المقابل زاد عدد سكان الولايات المتحدة إلى حوالي ٢٣,٢ مليون نسمة بحلول عام ١٨٥٠. ليس غريبا إذن أن تتمكن وحدات الجيش الأمريكي الصغيرة ومنخفضة الكفاءة من دحر السكان الأصليين غرب الميسيسيبي والاستيلاء على أراضيهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢٣]. وبحلول عام ١٩٠٠ اكتمل الانتصار على السكان الأصليين، وأصبحوا يعيشون في عدد صغير من المحميات، وتقلص عددهم الكلي إلى حوالي ٤٥٦٠٠٠ شخص، منهم

٢٩٩٠٠٠ شخص كانوا يعيشون غرب الميسيسيبي، في حين بلغ عدد سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت ٧٦ مليون نسمة.

تضاعف عدد سكان الولايات المتحدة أكثر من ثلاث مرات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك في الأساس بسبب الأعداد الغفيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين عبروا المحيط الأطلنطي. فقد دخل الولايات المتحدة بين عامي ١٨٥١ و١٩٠٠ حوالي ١٦,٧ مليون مهاجر[٢٤]. وفي عام ١٩٠٠ كان ٣٤,٢٪ من كل الستة وسبعين مليون أمريكي إما ولدوا خارج الولايات المتحدة أو وُلِد أحد والديهم على الأقل خارجها[٢٥]. جاء كثير من أولئك المهاجرين بحثا عن وظائف كانت متوفرة فعلا في الاقتصاد الأمريكي المتنامي. لكنهم أسهموا في الوقت نفسه في قوة ذلك الاقتصاد الذي نما بسرعة فائقة في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ولك أن تعلم على سبيل المثال أن المملكة المتحدة كانت أغنى دولة في العالم في عام ١٨٥٠ وتمتلك قوة صناعية أربعة أضعاف نظيرتها الأمريكية، وفي خلال خمسين عاما فقط أصبحت الولايات المتحدة أغنى دولة على الكرة الأرضية وتمتلك قوة صناعية أكبر بـ١,٦ من المملكة المتحدة (راجع الجدول رقم ٦-٢).

وضعت المملكة المتحدة والولايات المتحدة حدا لتنافسهما الطويل في أمريكا الشمالية في الأعوام الأولى من القرن العشرين. فتراجعت المملكة المتحدة إلى ما وراء المحيط الأطلنطي تاركة الولايات المتحدة تدير نصف الكرة الأرضية الغربي. ومن التفسيرات الشائعة لهذا التقارب أن المملكة المتحدة كانت في حاجة إلى تعزيز قوتها العسكرية في أوروبا لكبح ألمانيا الصاعدة، ولذلك توصلت إلى صفقة مع الولايات المتحدة كانت مرضية لها؛ لأن الأخيرة كانت لها مصلحة في إبعاد البريطانيين عن أمريكا الشمالية، فضلا عن تركهم يفرضون توازن القوة في أوروبا[٢٦]. ينطوي هذا

التفسير على قدر من الحقيقة، لكن ثمة سبب أهم لانتهاء التنافس البريطاني–الأمريكي في عام ١٩٠٠، وهو أن المملكة المتحدة لم تعد تمتلك القوة لتحدي الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية الغربي[٢٧].

إن المؤشرين الرئيسين للقوة العسكرية الكامنة هما عدد السكان والقوة الصناعية، وقد كانت الولايات المتحدة متقدمة كثيرا على المملكة المتحدة في المؤشرين كليهما بحلول عام ١٩٠٠ (انظر الجدول رقم ٧–٢). علاوة على أن المملكة المتحدة كان عليها أن تُظهِر القوة عبر المحيط الأطلنطي في نصف الكرة الأرضية الغربي، في حين كانت الولايات المتحدة تقع بشحمها ولحمها فيه. وبذلك انتهى التنافس الأمني البريطاني–الأمريكي. وحتى لو لم يكن التهديد الألماني قائما في أوائل القرن العشرين لتخلت المملكة المتحدة بالتأكيد عن نصف الكرة الأرضية الغربي لابنتها التي بلغت سن الرشد في ذلك الوقت.

الجدول رقم (٧–٢). المملكة المتحدة والولايات المتحدة ١٨٠٠–١٩٠٠.

النصيب النسبي من الثروة العالمية					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	غ م	٪٤٧	٪٥٩	٪٤٥	٪٢٣
الولايات المتحدة	غ م	٪١٢	٪١٥	٪٢٣	٪٣٨
عدد السكان بالألف					
	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٥٠	١٨٨٠	١٩٠٠
المملكة المتحدة	١٥٧١٧	٢٤٠٢٨	٢٧٣٦٩	٣٤٨٨٥	٤١٤٥٩
الولايات المتحدة	٥٣٠٨	١٢٨٦٦	٢٣١٩٢	٥٠١٥٦	٧٥٩٩٥

ملحوظة: غ م = غير متوفر

SOURCES: B. R. Mitchell, Abstract to British Historical Statistics (Cambridge: Cambridge University Press, 1962), pp. 6-8; Mitchell, International Historical Statistics: The Americas, p. 4.

مبدأ مونرو

لم يكن صناع السياسة الأمريكيون في القرن التاسع عشر مهتمين بجعل الولايات المتحدة دولة إقليمية قوية وحسب، بل ألزموا أنفسهم أيضا بإبعاد القوى الأوروبية عن نصف الكرة الأرضية الغربي[٢٨]. فبذلك فقط كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تجعل من نفسها الدولة المهيمنة في المنطقة وتأمن من تهديدات القوى العظمى. وكانت الولايات المتحدة كلما توغلت في أمريكا الشمالية التهمت أراضي كانت تابعة سابقا للمملكة المتحدة أو فرنسا أو أسبانيا، ما أضعف تأثير هذه الدول في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكنها استخدمت أيضا مبدأ مونرو لذلك الغرض عينه.

ظهر مبدأ مونرو Monroe Doctrine لأول مرة في الرسالة السنوية للرئيس جيمس مونرو إلى الكونجرس في الثاني من ديسمبر ١٨٢٣ التي حدد فيها ثلاث نقاط رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية[٢٩]. أولا، اشترط مونرو ألا تتورط الولايات المتحدة في حروب أوروبا التزاما منها بنصيحة جورج واشنطن في "خطاب الوداع" الشهير (لم تتبع أمريكا هذه السياسة بالتأكيد في القرن العشرين)[٣٠]. ثانيا، أبلغ مونرو القوى الأوروبية أنها غير مسموح لها باحتلال أراض جديدة في نصف الكرة الأرضية الغربي لزيادة مساحة إمبراطورياتها التي كانت كبيرة فعلا. وقال في ذلك إن "القارتين الأمريكيتين لن تكونا بعد الآن فريسة للاستعمار المستقبلي من جانب أية قوة أوروبية". لكن هذه السياسة لم تدع إلى نزع الإمبراطوريات الأوروبية التي كانت مؤسسة فعلا في نصف الكرة الأرضية الغربية[٣١]. ثالثا، أن الولايات المتحدة ينبغي أن تحول دون أن تقيم القوى الأوروبية تحالفات مع الدول المستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي أو تسيطر عليها بأية طريقة. وقال مونرو في ذلك إنه "في حالة الحكومات التي أعلنت استقلالها وحافظت عليه ... لن تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي وهي ترى أية

قوة أوروبية تتدخل في شئونها بغرض اضطهادها أو السيطرة على مصيرها بأية طريقة أخرى، تماما كما لو كان هذا التدخل يُمارَس على الولايات المتحدة".

إن قلق الولايات المتحدة في أوائل العقد الأول من القرن التاسع عشر من الاستعمار الأوروبي الجديد أمر مفهوم. فقد كانت المملكة المتحدة، على سبيل المثال، دولة قوية لها تاريخ غني في بناء الإمبراطوريات حول العالم، ولم تكن الولايات المتحدة قوية بما يكفي في ذلك الوقت لكبح البريطانيين في كل مكان على نصف الكرة الأرضية الغربي. بل إن الولايات المتحدة لم تكن تمتلك قوة عسكرية كافية لفرض مبدأ مونرو في العقود الأولى من إعلان هذا المبدأ. ولذلك كانت تلك المشكلة وهمية ولا أساس لها، لأن الإمبراطوريات الأوروبية انكمشت كثيرا على مدار القرن التاسع عشر ولم تظهر إمبراطوريات جديدة مكانها[٣٢]. ولم تتدخل الولايات المتحدة حقيقة في انهيار تلك الإمبراطوريات التي انهارت من الداخل بالدرجة الأولى بسبب النزعة القومية[٣٣]. فقد حذا البرازيليون والكنديون والمكسيكيون حذو المستوطنين الأمريكيين، وأرادوا التخلص من الأوروبيين وبناء دول مستقلة، كما فعل المستوطنون الأمريكيون في عام ١٧٧٦.

كان الخطر الحقيقي الذي واجهته الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وظل قائما طوال القرن العشرين، هو إمكانية قيام تحالف معاد لأمريكا بين إحدى القوى العظمى الأوروبية ودولة في نصف الكرة الأرضية الغربي. فقد كان من شأن تحالف من هذا النوع أن يقوض الهيمنة الأمريكية في الأمريكتين، ما يضر بأمن الدولة الأمريكية. ولذلك فحينما أرسل وزير الخارجية أولني رسالته الشهيرة إلى اللورد سالسبيري في صيف ١٨٩٥، أكد على أن "أمن الولايات المتحدة ورخاءها يتوقفان على صون

استقلال كل الدول الأمريكية ضد أية قوة أوروبية إلى الدرجة التي تبرر للولايات المتحدة وتفرض عليها التدخل حين يكون ذلك الاستقلال في خطر"[٣٤].

كانت الولايات المتحدة قادرة على التعامل مع هذا التهديد حين ظهرت إلى الوجود في القرن التاسع عشر. على سبيل المثال، وضعت فرنسا إمبراطورا على عرش المكسيك في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، لكن القوات الفرنسية والمكسيكية معا لم تمثلا تهديدا جديا للولايات المتحدة، رغم أن الأخيرة كانت متورطة في حرب داخلية دموية. وحين انتهت تلك الحرب، تمكنت القوات القومية لبنيتو جواريز Benito Juarez والجيش الأمريكي من إجبار فرنسا على سحب قواتها من المكسيك. وأصبحت الولايات المتحدة أقوى بين عامي ١٨٦٥ و١٩٠٠، ما صعَّب أكثر على أية قوة عظمى أوروبية أن تشكل تحالفا معاديا لأمريكا مع أية دولة مستقلة في نصف الكرة الأرضية الغربي. لكن المشكلة لم تنته، حيث كان على الولايات المتحدة أن تتعامل معها ثلاث مرات في القرن العشرين: التدخل الألماني في المكسيك في أثناء الحرب العالمية الأولى، والمخططات الألمانية في أمريكا الجنوبية في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحالف الاتحاد السوفيتي مع كوبا في أثناء الحرب الباردة[٣٥].

الأولوية الإستراتيجية

كان النمو المذهل للولايات المتحدة في الأعوام المائة التالية لعام ١٨٠٠ يسترشد في الأساس بالمنطق الواقعي[٣٦]. وفي ذلك كتب أولني Olney في نهاية القرن التاسع عشر أن "الشعب في الولايات المتحدة تعلم أن علاقات إحدى الدول مع الأخرى لا تعتمد على العواطف أو المبادئ، بل على المصلحة الأنانية"[٣٧]. كما فهم القادة الأمريكيون أنه كلما زادت قوة دولتهم زاد أمنها في العالم الخطر للسياسة الدولية. وقد عبَّر الرئيس فرانكلين بيرس Franklin Pierce عن تلك الفكرة في خطاب تنصيبه في الرابع من مارس ١٨٥٣ حين قال: "لا يخفى أن اتجاهنا كأمة ومكانتنا على الكرة

الأرضية يجعلان حيازتنا لبعض الممتلكات خارج دولتنا أمرا على درجة كبيرة من الأهمية لحمايتنا"[٣٨].

كانت هناك بالطبع دوافع أخرى تحض الأمريكيين على التوسع عبر القارة. منها على سبيل المثال أن بعض الأمريكيين سيطر عليهم إحساس قوي بأنهم أصحاب رسالة أيديولوجية[٣٩]. اعتقد هؤلاء أن الولايات المتحدة أقامت جمهورية مستقيمة أو فاضلة غير مسبوقة في التاريخ العالمي وأن مواطنيها يقع عليهم واجب أخلاقي يتمثل في نشر قيمها ونظامها السياسي في كل مكان. في حين كان غيرهم تحركه المكاسب الاقتصادية التي شكلت محركا قويا للتوسع[٤٠]. على أن تلك الدوافع الأخرى لم تكن تتناقض مع الأولوية الأمنية، بل كانت تتممها عادة[٤١] ينطبق ذلك بوجه خاص على الدافع الاقتصادي، فلأن القوة الاقتصادية هي أساس القوة العسكرية، كان أي عمل يزيد الثروة النسبية للولايات المتحدة يحسِّن أيضا فرص بقائها. وعلى جانب المثاليين، لا شك في أن كثيرا من الأمريكيين آمنوا بحماس بأن التوسع مُبرَر أخلاقيا. لكن الخطابات المثالية وفرت أيضا قناعا ملائما للسياسات الوحشية التي قام عليها النمو الكبير للقوة الأمريكية في القرن التاسع عشر[٤٢].

تحتل سياسة توازن القوة مكانة كبيرة في تاريخ نصف الكرة الأرضية الغربي، حتى قبل أن تعلن الولايات المتحدة استقلالها في عام ١٧٧٦[٤٣]. فقد خاض البريطانيون والفرنسيون تنافسا أمنيا حادا في أمريكا الشمالية في منتصف القرن الثامن عشر، كان منه حرب الأعوام السبعة المهلكة (١٧٥٦-١٧٦٣). فضلا عن أن الولايات المتحدة أنجزت استقلالها بالدخول في حرب على بريطانيا العظمى والتحالف مع فرنسا، منافس بريطانيا الرئيس. ولذلك كان جيمس هتسون James Hutson محقا حين قال إن "العالم الذي وجد القادة الثوريون الأمريكيون أنفسهم فيه كان ميدانا

وحشيا وغير أخلاقي. ... فكان قبل كل شيء عالما تحتل القوة فيه المكانة العليا"[٤٤]. وهكذا فإن النخب التي أدارت سياسة الأمن القومي الأمريكي في عقود ما بعد استقلال الدولة كانت غارقت في التفكير الواقعي حتى الأذقان.

قدمت سياسة نصف الكرة الأرضية الغربي في عام ١٨٠٠ مبررات وجيهة لتلك النخب لكي تواصل التفكير من منظور توازن القوة. فكانت الولايات المتحدة لا تزال تعيش داخل محيط خطر، حيث تحيط الإمبراطوريتان البريطانية والأسبانية بها من ثلاثة جوانب، ما جعل الخوف من التطويق موضوعا شائعا بين صناع السياسة الأمريكيين الذين كانوا قلقين أيضا من أن تحاول فرنسا النابليونية، وهي أقوى دولة في أوروبا آنذاك، أن تشيد إمبراطورية جديدة في أمريكا الشمالية. لكن الإمبراطورية الفرنسية لم تر النور قط، بل باعت فرنسا إقليم لويزيانا الشاسع للولايات المتحدة في عام ١٨٠٣.

بيد أن الأوروبيين، خاصة البريطانيين، كانوا مصممين على عمل كل ما يستطيعون لاحتواء الولايات المتحدة ومنعها من مواصلة توسيع حدودها[٤٥]. وقد نجحت المملكة المتحدة فعلا في منع الولايات المتحدة من ضم كندا في حرب عام ١٨١٢. في حين لم يكن متاحا للمملكة المتحدة خيارات جيدة لمنع توسع الولايات المتحدة غربا، مع أنها شكلت تحالفات قصيرة مع الأمريكيين الأصليين في منطقة البحيرات العظمى بين عامي ١٨٠٧ و١٨١٥، ولاحقا مع تكساس حين كانت دولة مستقلة[٤٦]. لكن تلك الجهود لم تفلح في منع الولايات المتحدة من الوصول إلى المحيط الهادي.

بل يبدو أن أي تحرك من جانب أية دولة أوروبية لاحتواء الولايات المتحدة كان ينتج تأثيرا عكسيا، حيث كان يقوي أولوية التوسع الأمريكي. على سبيل المثال بدأ الأوروبيون في أوائل العقد الخامس من القرن التاسع عشر يتحدثون صراحة حول

الحاجة إلى الحفاظ على "توازن القوة" في أمريكا الشمالية، وهو تعبير مخفف عن احتواء التوسع الأمريكي الجديد مع زيادة القوة النسبية للإمبراطوريات الأوروبية[٤٧]. أثير هذا الموضوع قبل أن تتوسع الولايات المتحدة غربا إلى ما بعد إقليم لويزيانا. وسرعان ما أصبح هذا الموضوع قضية رئيسة في السياسة الأمريكية، رغم عدم وجود خلاف كبير بين الأمريكيين عليه. وكان الرئيس جيمس بولك James Polk يتحدث باسم معظم الأمريكيين بالتأكيد حين قال إن مفهوم توازن القوة "لا يمكن السماح بتطبيقه بأي شكل على قارة أمريكا الشمالية، خاصة الولايات المتحدة. وينبغي أن نحافظ دائما على مبدأ أن يملك الشعب الذي يعيش على هذه القارة وحده حق تقرير مصيره"[٤٨]. وبعد فترة قصيرة من حديث بولك ضُمَت تكساس إلى الولايات المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٨٤٥، تلتها بعد فترة قصيرة أقاليم أوريغون وكاليفورنيا والأراضي الأخرى التي أُخذِت من المكسيك في عام ١٨٤٨.

أوجز المؤرخ فريدريك ميرك Frederick Merk السياسة الأمنية الأمريكية في القرن التاسع عشر بإيجاز مفيد حين كتب: "كانت المشكلة الدفاعية الرئيسة هي البريطانيون الذين كانوا يطمحون إلى تطويق الأمة. فكانوا أعداء محتملين خطرين على محيط الولايات المتحدة. وكانت الطريقة المثلى لردهم تتمثل في ضم المحيط. كان ذلك هو معنى مبدأ مونرو في عصر "القدر المحتوم"[٤٩].

الولايات المتحدة وأوروبا ١٩٠٠–١٩٩٠

تتنبأ الواقعية الهجومية بأن ترسل الولايات المتحدة جيشها عبر الأطلنطي حين تظهر في أوروبا دولة مهيمنة كامنة تفشل القوى العظمى الإقليمية وحدها في احتوائها. وفيما عدا ذلك ستنأى الولايات المتحدة بنفسها عن أي التزام نحو هذه القارة. تندرج

حركة القوات الأمريكية إلى أوروبا ومنها بين عامي ١٩٠٠ و١٩٩٠ ضمن هذا النمط العام لفرض التوازن من وراء البحار. ومن الطرق الجيدة للإمساك بالخطوط الواسعة للسياسة العسكرية الأمريكية نحو أوروبا أن نستعرضها في أواخر القرن التاسع عشر وفي خمس فترات متمايزة في القرن العشرين.

لم تفكر الولايات المتحدة مطلقا في إرسال قوات إلى أوروبا بين عامي ١٨٥٠ و١٩٠٠، جزئيا لأن النأي عن حروب أوروبا كان عقيدة راسخة في النفسية الأمريكية في عام ١٨٥٠. أكد ذلك الرئيسان جورج واشنطن وجيمس مونرو وآخرون[٥٠]. علاوة على أن الولايات المتحدة كانت مهتمة بالدرجة الأولى بترسيخ الهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. لكن الأهم من ذلك هو أن الولايات المتحدة لم تفكر في إرسال قوات عبر الأطلنطي؛ لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في أوروبا في ذلك الوقت، حيث ساد توازن قوة تقريبي[٥١]. ففرنسا التي سعت للهيمنة بين عامي ١٧٩٢ و١٨١٥ دخلت في حالة تراجع على امتداد القرن التاسع عشر، في حين لم تكن ألمانيا التي ستصبح دولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين، قوية بما يكفي لاجتياح أوروبا قبل عام ١٩٠٠. وحتى إذا ظهرت دولة مهيمنة أوروبية طموحة فقد كان بإمكان الولايات المتحدة بالتأكيد أن تتبنى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، على أمل أن تتمكن القوى العظمى الأخرى في أوروبا من احتواء التهديد.

تغطي الفترة الأولى في القرن العشرين الأعوام من ١٩٠٠ إلى أبريل ١٩١٧. كان واضحا في الأعوام الأولى من القرن الجديد أن ألمانيا لم تكن أقوى دولة في أوروبا وحسب، بل كانت تشكل تهديدا متزايدا بالهيمنة على المنطقة[٥٢]. وبالفعل دفعت ألمانيا عددا من الأزمات الدبلوماسية الخطيرة خلال تلك الفترة بلغت ذروتها باندلاع الحرب

العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤. ومع أن الولايات المتحدة لم ترسل قوات إلى أوروبا لإحباط العدوان الألماني، فقد اتبعت إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين، واعتمدت على الحلف الثلاثي -المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا- لاحتواء ألمانيا[٥٣].

تمتد الفترة الثانية من أبريل ١٩١٧ حتى عام ١٩٢٣ وتغطي المشاركة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى التي كانت المرة الأولى في تاريخ الولايات المتحدة التي ترسل فيها قوات للقتال في أوروبا. أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا في السادس من أبريل ١٩١٧، لكنها تمكنت من إرسال أربع فرق فقط إلى فرنسا في نهاية ذلك العام[٥٤]. فيما أخذت أعداد كبيرة من القوات الأمريكية تتدفق على القارة في أوائل عام ١٩١٨، وحين انتهت الحرب في الحادي عشر من نوفمبر ١٩١٨ كان حوالي مليوني جندي أمريكي يتمركزون في أوروبا، وكان كثيرون غيرهم في الطريق إلى أوروبا، حيث كان الجنرال جون بيرشنج John Pershing رئيس الحملة العسكرية الأمريكية يتنبأ بأن يكون تحت إمرته أكثر من أربعة ملايين جندي بحلول شهر يوليو ١٩١٩. وقد أعيدت معظم القوات التي أرسلت إلى أوروبا إلى وطنها بعد الحرب مباشرة، وبقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى يناير ١٩٢٣[٥٥].

دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى في الأساس؛ لأنها رأت أن ألمانيا كانت لها اليد العليا على الحلف الثلاثي وكان من الممكن أن تربح الحرب وتصبح دولة مهيمنة في أوروبا[٥٦]. وقد اتضح عدم جدوى إستراتيجية تمرير المسئولية إلى الآخرين بعد عامين ونصف من الحرب. فالجيش الروسي الذي سُحِق تقريبا في كل اشتباك له مع الجيش الألماني كان على حافة التفكك في الثاني عشر من مارس ١٩١٧، حين اندلعت الثورة وأطيح بالقيصر من السلطة[٥٧]. وكان الجيش الفرنسي أيضا في حالة سيئة، وكان

يعاني من حالات تمرد واسعة في مايو ١٩١٧، بعد فترة قصيرة من دخول الولايات المتحدة الحرب[٥٨]. وكان الجيش البريطاني هو الأفضل حالا بين جيوش الحلفاء الثلاثة، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأنه قضى العامين الأولين من الحرب يتوسع إلى جيش ضخم ولم يستنزف حتى النخاع كما حدث مع الجيشين الفرنسي والروسي. لكن المملكة المتحدة كانت في ضائقة شديدة في شهر أبريل ١٩١٧ لأن ألمانيا شنت حملة غواصات واسعة ضد السفن البريطانية في فبراير ١٩١٧، وكانت على وشك إخراج المملكة المتحدة من الحرب في أوائل الخريف[٥٩]. ولذلك كانت الولايات المتحدة مجبرة على دخول الحرب في ربيع ١٩١٧ لتعزيز الحلف الثلاثي والحيلولة دون الانتصار الألماني[٦٠].

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٢٣ إلى صيف ١٩٤٠ التي لم ترسل الولايات المتحدة فيها قوات إلى أوروبا، وكانت الانعزالية هي الغالبة على السياسة الأمريكية[٦١]. كانت عشرينات وأوائل ثلاثينات القرن العشرين أعواما يعمها السلام نسبيا في أوروبا، وذلك بالدرجة الأولى؛ لأن قيود معاهدة فيرساي كانت لا تزال تكبل ألمانيا. لكن أدولف هتلر وصل إلى السلطة في الثلاثين من يناير ١٩٣٣ وسرعان ما عادت أوروبا إلى الاضطراب. وفي نهاية الثلاثينات أدرك صناع السياسة الأمريكيون أن ألمانيا النازية أصبحت دولة مهيمنة كامنة وأنه من المرجح أن يقدم هتلر على غزو أوروبا. بدأت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر ١٩٣٩، حين هاجمت ألمانيا بولندا والمملكة المتحدة وردت فرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا. لم تسرع الولايات المتحدة إلى إرسال قوات إلى القارة حين اندلعت الحرب، واعتمدت، كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، على القوى العظمى الأخرى الأوروبية في احتواء التهديد الألماني[٦٢].

تغطي الفترة الرابعة الأعوام الخمسة من صيف ١٩٤٠، حين ألحقت ألمانيا هزيمة ساحقة بفرنسا وطردت الجيش البريطاني من القارة عبر دنكيرك، حتى انتهى النصف

الأوروبي من الحرب العالمية الثانية في أوائل مايو ١٩٤٥. توقع صناع السياسة الأمريكيون أن الجيشين البريطاني والفرنسي سيوقفان هجوم الفيرماخت على الجبهة الغربية ويدخلانه في حرب استنزاف مطولة تستنزف قوة ألمانيا العسكرية[٦٣]. وتوقع جوزيف ستالين النتيجة نفسها، لكن الفيرماخت صدم العالم بانتصاره السريع والحاسم في فرنسا[٦٤]. وبهذا الانتصار كانت ألمانيا في وضع يمكّنها من تهديد المملكة المتحدة.

والأهم من ذلك كله أن هتلر كان يستطيع أن يستخدم معظم جيشه لغزو الاتحاد السوفيتي لعدم وجود جبهة غربية يقلق منها. وساد اعتقاد واسع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن الفيرماخت سيتمكن من هزيمة الجيش الأحمر وتأسيس الهيمنة في أوروبا[٦٥]. فقد تمكنت ألمانيا من إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى، وكانت ساعتها تحارب على جبهتين، وكانت فرقها التي تحارب الجيشين البريطاني والفرنسي أكثر من التي كانت تحارب الجيش الروسي[٦٦]. في حين كان الألمان في الحرب العالمية الثانية يحاربون على جبهة واحدة. فضلا عن أن حملة التطهير التي نفذها ستالين داخل الجيش الأحمر بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤١ أضعفت قوته القتالية بدرجة كبيرة. وكان هذا الضعف جليا في شتاء عام ١٩٣٩-١٩٤٠ حين تعثر الجيش الأحمر في هزيمة الجيش الفنلندي الأقل منه عددا. بإيجاز كانت هناك في صيف ١٩٤٠ مبررات كافية للاعتقاد بأن ألمانيا كانت على أعتاب الهيمنة على قارة أوروبا.

أحدث انهيار فرنسا تغيرا مثيرا في التفكير الأمريكي بشأن إرسال قوات إلى أوروبا[٦٧]. فانتشر سريعا تأييد واسع لمساعدة المملكة المتحدة التي كانت تقف حينذاك وحيدة أمام ألمانيا ولإعداد الجيش الأمريكي لحرب محتملة مع ألمانيا. وفي بداية خريف ١٩٤٠ أوضحت استطلاعات الرأي العام أنه للمرة الأولى منذ وصول هتلر إلى

السلطة كانت غالبية الأمريكيين تعتقد أن ضمان هزيمة بريطانيا لألمانيا أهم من تجنب الحرب في أوروبا[٦٨]. وكذلك رفع الكونغرس الأمريكي الإنفاق العسكري بشدة في صيف ١٩٤٠، ما مكّن من البدء في بناء حملة عسكرية لأوروبا، ففي الثلاثين من يونيو ١٩٤٠ كان حجم الجيش الأمريكي ٢٦٧٧٦٧ فردا، وبعدها بعام واحد تقريبا، وقبل خمسة أشهر من بيرل هاربر، نما هذا العدد إلى ١٤٦٠٩٩٨[٦٩].

ومع إصدار قانون الإقراض والإيجار في الحادي عشر من مارس ١٩٤١ بدأت الولايات المتحدة ترسل كميات كبيرة من المعدات الحربية إلى البريطانيين. ولا مجال للاختلاف مع قول إدوارد كوروين Edward Corwin بأن هذه الخطوة كانت "ترقى إلى إعلان حرب" على ألمانيا[٧٠]. وفي صيف عام ١٩٤١ وخريفه أصبحت الولايات المتحدة أكثر تورطا في مساعدة البريطانيين في الانتصار على ألمانيا، حتى جاءت اللحظة من منتصف شهر سبتمبر التي أمر فيها الرئيس فرانكلين روزفلت الأسطول الأمريكي بإطلاق النار على الغواصات الألمانية في المحيط الأطلنطي. على أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب على ألمانيا رسميا إلا في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٤١، حين أعلن هتلر الحرب على الولايات المتحدة، بعد أربعة أيام من الهجوم الياباني على بيرل هاربر. ولم تضع القوات الأمريكية قدما على القارة الأوروبية إلا في سبتمبر ١٩٤٣، حين نزلت في إيطاليا[٧١].

تغطي الفترة الخامسة الحرب الباردة التي امتدت من صيف ١٩٤٥ إلى عام ١٩٩٠. خططت الولايات المتحدة لإعادة معظم قواتها إلى الوطن فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم تترك غير قوة احتلال صغيرة لمراقبة ألمانيا لبضعة أعوام، كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى[٧٢]. وفي عام ١٩٥٠ لم يكن يوجد على أرض أوروبا غير حوالي ٨٠٠٠٠ جندي أمريكي، كانوا في الأساس في مهمة احتلال ألمانيا[٧٣]. لكن مع

اشتداد الحرب الباردة في أواخر الأربعينات، شكلت الولايات المتحدة منظمة حلف شمال الأطلنطي (١٩٤٩) والتزمت بالبقاء في أوروبا وزيادة قواتها القتالية على القارة (١٩٥٠). لذلك زاد عدد القوات الأمريكية في أوروبا في عام ١٩٥٣ إلى ٤٢٧٠٠٠ جندي، ما شكّل علامة واضحة على الحرب الباردة. كما نشرت الولايات المتحدة حوالي سبعة آلاف قنبلة نووية على الأراضي الأوروبية في الخمسينات وأوائل الستينات. ورغم الاختلاف في مستويات القوات الأمريكية في أوروبا من وقت لآخر، فلم ينخفض هذا العدد أبدا عن ٣٠٠٠٠٠ جندي.

أبقت الولايات المتحدة على مضض قوات عسكرية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، لأن الاتحاد السوفيتي كان يسيطر على الثلثين الشرقيين من القارة ويمتلك قوة عسكرية تمكّنه من غزو بقية أوروبا[٧٤]. ولم تكن هناك قوة عظمى إقليمية تستطيع أن تحتوي الاتحاد السوفيتي، حيث كانت ألمانيا في حالة خراب، ولم تكن فرنسا أو المملكة المتحدة تمتلك الموارد العسكرية اللازمة لإيقاف الجيش الأحمر الهائل الذي تمكّن من سحق الفيرماخت نفسه الذي هزم الجيشين البريطاني والفرنسي بسهولة في عام ١٩٤٠. معنى ذلك أن الولايات المتحدة وحدها كانت تمتلك القوة العسكرية الكافية لمنع الهيمنة السوفيتية بعد عام ١٩٤٥، ولذلك بقيت القوات الأمريكية في أوروبا طوال سنوات الحرب الباردة.

الولايات المتحدة وشمال شرق آسيا ١٩٠٠–١٩٩٠

اتبعت حركة القوات الأمريكية عبر المحيط الهادي في القرن العشرين نمط فرض التوازن من وراء البحار الذي رأيناه في أوروبا. ويمكن فهم السياسة العسكرية الأمريكية نحو شمال شرق آسيا من خلال تقسيم الأعوام من ١٩٠٠ إلى ١٩٩٠ إلى أربع فترات وعرض ممارساتها في كل منها.

تغطي الفترة الأولى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وخلالها لم تُرسَل قوات أمريكية كبيرة إلى شمال شرق آسيا[٧٥]، وكانت هناك فرق صغيرة من القوات الأمريكية في آسيا في تلك الفترة، حيث احتفظت الولايات المتحدة بفرقة عسكرية صغيرة في جزر الفلبين[٧٦]، كما أرسلت خمسة آلاف جندي إلى الصين في عام ١٩٠٠ للمساعدة في إخماد ثورة الملاكمين والإبقاء على سياسة "الباب المفتوح" سيئة السمعة. وكما قال جون هاي John Hay وزير الخارجية الأمريكي صراحة في ذلك الوقت، فإن "ضعفنا المتأصل يكمن في أننا لا نريد سرقة الصين، كما أن الرأي العام لدينا لن يسمح لنا بالتدخل بجيش لمنع الآخرين من سرقتها. فضلا عن أننا لا نمتلك جيشا هناك. وكلام الصحف حول 'مكانتنا الأخلاقية البارزة التي تعطينا السلطة؛ لأن نأمر العالم' مجرد هراء"[٧٧]. وكانت هناك أيضا قوة أمريكية مكونة من حوالي ألف جندي تنتشر في تينتسين Tientsin بالصين من يناير ١٩١٢ إلى مارس ١٩٣٨. وأخيرا بدأت سفن البحرية الأمريكية تقوم بدوريات في المنطقة في تلك الفترة[٧٨].

لم ترسل الولايات المتحدة جيشا كبيرا إلى شمال شرق آسيا، لأنه لم تكن هناك دولة مهيمنة كامنة في المنطقة. كانت الصين تلعب دورا مهما في سياسة المنطقة، لكنها لم تكن قوة عظمى ولم تهدد بالهيمنة على شمال شرق آسيا. صحيح أن المملكة المتحدة وفرنسا كانتا فاعلين مهمين في آسيا في أوائل القرن العشرين، لكنهما متطفلان من قارة بعيدة بكل ما يستتبعه ذلك الدور من مشكلات في إظهار القوة. فضلا عن أنهما كانتا معنيتين باحتواء ألمانيا في معظم تلك الفترة، ولذلك كان معظم انتباههما مركزا على أوروبا على حساب شمال شرق آسيا. في حين كانت اليابان وروسيا مرشحتين لدور الدولة المهيمنة الكامنة في شمال شرق آسيا؛ لأنهما قوتان عظميان تقعان في المنطقة. لكن إحداهما لم تكن مهيئة لهذا الدور.

كانت اليابان تمتلك أقوى جيش في المنطقة بين عامي ١٩٠٠ و١٩٣٠، جيشا هزم الجيش الروسي هزيمة ساحقة في الحرب الروسية – اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥)[٧٩]. وكان حال الجيش الروسي يزداد سوءا يوما بعد يوم في أثناء الحرب العالمية الأولى، وانهار أخيرا في عام ١٩١٧. وكان الجيش الأحمر الذي تشكل حديثا مجرد نمر من ورق على مدار العقد التالي. وفي تلك الأثناء ظل الجيش الياباني قوة قتالية متفوقة[٨٠]. لكن اليابان لم تكن دولة مهيمنة كامنة؛ لأن روسيا كانت أغنى دولة في المنطقة. فكانت روسيا، على سبيل المثال، تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية في عام ١٩٠٠، فيما لم تكن اليابان تسيطر حتى على ١٪ فقط (راجع الجدول رقم ٦–٢). وبحلول عام ١٩١٠ انكمش نصيب روسيا إلى ٥٪، فيما نما نصيب اليابان إلى ١٪، وظلت كفة روسيا راجحة تماما. وكانت إيطاليا المنافس الاقتصادي الأقرب لليابان في تلك الأعوام. ثم تفوقت اليابان على الاتحاد السوفيتي بفارق طفيف في عام ١٩٢٠، بامتلاك ٢٪ من القوة الصناعية العالمية في مقابل امتلاك الاتحاد السوفيتي ١٪، لكن ذلك نتج في الأساس عن وقوع الأخير فريسة لحرب أهلية دموية. ولذلك كانت روسيا في عام ١٩٣٠ تسيطر على ٦٪ من القوة الصناعية العالمية، في مقابل ٤٪ لليابان. بإيجاز لم تكن اليابان قوية بما يكفي في تلك العقود الأولى من القرن العشرين للسعي إلى الهيمنة في شمال شرق آسيا.

تغطي الفترة الثانية العقد الرابع من القرن العشرين، حين دخلت اليابان في حالة هياج على اليابسة الآسيوية. فاحتلت منشوريا في عام ١٩٣١ وحوَّلتها إلى دولة مانشوكو الدُمية، ودخلت في عام ١٩٣٧ حربا على الصين بهدف غزو شمال الصين ومناطق ساحلية رئيسة فيها. وبدأت اليابان أيضا سلسلة من النزاعات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في أواخر العقد الرابع من القرن العشرين، بغرض الاستيلاء على أراض تابعة لموسكو. أوضح ذلك أن اليابان كانت عازمة على الهيمنة على آسيا.

لم تحرك الولايات المتحدة قوات إلى آسيا في العقد الرابع من القرن العشرين، فاليابان رغم طموحاتها الكبيرة لم تكن دولة مهيمنة كامنة، وكانت الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة قادرة على احتواء الجيش الياباني. بل إن الاتحاد السوفيتي كان يمتلك ميزة قوة كبيرة على اليابان خلال ذلك العقد، بالدرجة الأولى لأن الاتحاد السوفيتي مر بعملية تصنيع سريعة بعد أن دخلت الخطة الخمسية الأولى حيز التنفيذ في عام ١٩٢٨. فارتفع نصيب الاتحاد السوفيتي من الثروة العالمية من ٦٪ في عام ١٩٣٠ إلى ١٣٪ في عام ١٩٤٠، فيما ارتفع نصيب اليابان من ٤٪ إلى ٦٪ فقط في الفترة نفسها (راجع الجدول رقم ٦-٢). علاوة على أن الجيش الأحمر كان قد تطور إلى قوة قتالية تتسم بالكفاءة في العقد الرابع من القرن العشرين. وأخذ يلعب دورا مهما في احتواء اليابان، وأنزل هزائم بالجيش الياباني في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩[٨١].

كما ساعدت المملكة المتحدة والصين في كبح اليابان في العقد الرابع من القرن العشرين. كانت المملكة المتحدة ميالة إلى سحب معظم قواتها من آسيا وعقد صفقة مع اليابان في أواخر هذا العقد لتتمكن من التركيز على احتواء ألمانيا النازية التي كانت تشكل تهديدا مباشرا وخطيرا للمملكة المتحدة أكبر من اليابان[٨٢]. لكن الولايات المتحدة باتباع سياسة تمرير المسئولية إلى الآخرين أخبرت المملكة المتحدة بأن أي خفض لمستويات قوتها في آسيا غير مقبول وأن المملكة المتحدة يجب أن تظل موجودة في آسيا وتفرض التوازن على اليابان، وإلا فإن الولايات المتحدة قد لا تساعدها في التعامل مع التهديد الألماني المتزايد في أوروبا. فبقي البريطانيون في آسيا. ورغم أن الصين لم تكن قوة عظمى، فقد استطاعت أن تورط الجيش الياباني في حرب مكلفة وطويلة لم تتمكن اليابان من حسمها[٨٣]. وهناك تشابه كبير بين تجربة اليابان في الصين بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٥ وتجربة الولايات المتحدة في فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٢) والتجربة السوفيتية في أفغانستان (١٩٧٩-١٩٨٩).

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥، حين أصبحت اليابان فجأة دولة مهيمنة كامنة بسبب الأحداث في أوروبا. فقد أدى انهيار فرنسا في يونيو ١٩٤٠ والغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ إلى تغيير توازن القوة في شمال شرق آسيا. فانتصار ألمانيا السريع والحاسم على فرنسا في أواخر ربيع ١٩٤٠ قلل التأثير الفرنسي على السلوك الياباني في آسيا، إن لم يكن أزاله تماما. فضلا عن أن هزيمة فرنسا وهولندا تركت إمبراطوريتيهما في جنوب شرق آسيا عرضة للهجوم الياباني. ومع خروج فرنسا من الحرب، أصبحت المملكة المتحدة تقف وحيدة ضد ألمانيا النازية في الغرب. لكن الجيش البريطاني كان متعثرا بعد دنكيرك، وبدأت القوات الجوية الألمانية تقصف المدن البريطانية في منتصف يوليو ١٩٤٠. وكان على المملكة المتحدة أيضا أن تحارب إيطاليا الفاشية في البحر الأبيض المتوسط وحوله. بإيجاز كان البريطانيون يتعلقون بقشة في أوروبا، ولم يكونوا بالتالي مهيئين لاحتواء اليابان في آسيا.

لم تتحرك الولايات المتحدة، مع ذلك، لإرسال قوات إلى آسيا في عام ١٩٤٠، في المقام الأول؛ لأن (١) اليابان كانت متورطة في حربها مع الصين، (٢) الاتحاد السوفيتي الذي لم يكن مشاركا في النصف الأوروبي من النزاع عند تلك النقطة كان يشكل قوة توازن هائلة ضد اليابان. لكن ذلك الموقف تغير بشدة حين غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١. وعلى مدار الأشهر الستة التالية ألحق الفيرماخت سلسلة هزائم قوية بالجيش الأحمر. وبدا في أواخر صيف ١٩٤١ أن الاتحاد السوفيتي سينهار، كما حدث مع فرنسا قبل عام. وساعتها كانت اليابان ستصبح مهيأة للهيمنة على شمال شرق آسيا؛ لأنها ستكون القوة العظمى الوحيدة الباقية في المنطقة. فالنصف الأوروبي من الحرب العالمية الثانية أوجد فراغ قوة في آسيا، وكانت اليابان جاهزة لملئه.

كان صناع السياسة الأمريكيون قلقين جدا من أن تتحرك اليابان شمالا وتهاجم الاتحاد السوفيتي من المؤخرة وتساعد ألمانيا في القضاء على الاتحاد السوفيتي. حينئذ ستكون ألمانيا الدولة المهيمنة في أوروبا، في حين لا يقف في طريق الهيمنة اليابانية في شمال شرق آسيا غير الصين. وعلى نحو ما تتنبأ الواقعية الهجومية، بدأت الولايات المتحدة تحريك قوات عسكرية إلى آسيا في خريف ١٩٤١ للتعامل مع التهديد الياباني[٨٤]. وبعد وقت قصير هاجمت اليابان الولايات المتحدة في بيرل هاربر، ما أدى إلى تحريك أكبر قوات عسكرية أمريكية عبر المحيط الهادي في تاريخها بهدف سحق اليابان قبل أن تنجز الهيمنة الإقليمية.

تغطي الفترة الرابعة الحرب الباردة (١٩٤٥-١٩٩٠)، وفيها أبقت الولايات المتحدة على قوات عسكرية في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية للسبب نفسه الذي جعلها تتقبل إرسال قوات إلى أوروبا، وهو أن الاتحاد السوفيتي التي أحرز انتصارا عسكريا مدويا على جيش كوانتونج الياباني في منشوريا في الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية أصبح دولة مهيمنة كامنة في كل من شمال شرق آسيا وأوروبا، فيما لم تكن هناك قوى عظمى إقليمية لاحتوائه[٨٥]. كانت اليابان في حالة من الدمار، ولم تكن الصين قوة عظمى، فضلا عن وقوعها في براثن حرب أهلية وحشية. ولم تكن المملكة المتحدة وفرنسا في وضع يمكّنهما من كبح الاتحاد السوفيتي في أوروبا، ناهيك عن آسيا. ولذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة خيار غير تولي عبء احتواء الاتحاد السوفيتي في الشرق الأقصى[٨٦]. وانتهى الحال بالولايات المتحدة إلى خوض حربين دمويتين في آسيا في أثناء الحرب الباردة، في حين لم تطلق طلقة واحدة في أوروبا.

الإستراتيجية البريطانية الكبرى ١٧٩٢–١٩٩٠

تفصل المملكة المتحدة عن القارة الأوروبية مساحة مائية واسعة، وهي في ذلك تشبه الولايات المتحدة، ولها أيضا تاريخ في إرسال قواتها إلى القارة. وكانت المملكة المتحدة هي الأخرى تتبع إستراتيجية فرض التوازن من وراء البحار[٨٧]. وفي ذلك ذكر السير آير كرو Eyre Crowe في مذكرته الشهيرة في عام ١٩٠٧ حول السياسة الأمنية البريطانية أنه "قد أصبح في عداد البديهيات التاريخية أن سياسة إنجلترا العالمية تتمحور على صيانة هذا التوازن (الأوروبي) من خلال الإلقاء بثقلها ... في الجانب المعارض للدكتاتورية السياسية لأقوى دولة"[٨٨]. كما حاولت المملكة المتحدة دائما أن تُحمِّل قوى عظمى أخرى عبء احتواء الدول المهيمنة الكامنة في أوروبا، فيما تبقى هي خارج النزاع لأطول فترة ممكنة. وقد لخص اللورد بولنجبروك Lord Bolingbroke طريقة التفكير البريطانية حول توقيت التدخل في القارة بإيجاز مفيد في عام ١٧٤٣ حين قال: "ينبغي أن نقلل عدد الاشتباكات على القارة، ولا ندخل أبدا في حرب برية، إلا إذا كان ثقل بريطانيا وحده يستطيع أن يمنع قلب موازين القوة"[٨٩]. يفسر هذا الالتزام بتمرير المسئولية إلى الآخرين السبب وراء وصف الدول الأوروبية الأخرى للمملكة المتحدة بأنها كانت "ألبيون الغادر(٢)" خلال القرون القليلة الماضية.

سنعرض فيما يلي السياسة العسكرية البريطانية نحو القارة من عام ١٧٩٢ حين اندلعت الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية، حتى نهاية الحرب الباردة في عام ١٩٩٠[٩٠]. ويمكن تقسيم هذين القرنين إلى ست فترات.

تمتد الفترة الأولى من عام ١٧٩٢ إلى عام ١٨١٥ وتغطي الحروب الثورية الفرنسية والنابليونية جميعها. كانت فرنسا في تلك الفترة أقوى دولة على القارة وكانت

(٢) ألبيون Albion هو الاسم اليوناني القديم للمملكة المتحدة [المترجم].

مصممة على الهيمنة على أوروبا[٩١]. وكانت فرنسا قوة عظمى عدوانية وهائلة، خاصة بعد أن وصل نابليون إلى السلطة في أواخر عام ١٧٩٩. وحين دخلت جيوش نابليون موسكو في خريف عام ١٨١٢ ، كانت فرنسا تسيطر على معظم قارة أوروبا. وأخيرا أُحبطت المحاولة الفرنسية للهيمنة، وكان للجيش البريطاني دور بارز في إسقاط نابليون. نشرت بريطانيا العظمى جيشا صغيرا على القارة في عام ١٧٩٣ ، لكنها أُجبرت على سحب تلك القوات في عام ١٧٩٥ ، حين اصطف التحالف ضد فرنسا وانهارت. ووضعت بريطانيا جيشا آخرا في هولندا في أغسطس ١٧٩٩ ، لكنه هُزِم أمام الجيش الفرنسي واستسلم له في غضون شهرين. ثم وضعت في عام ١٨٠٨ جيشا في البرتغال وأسبانيا ساعد أخيرا في إنزال هزيمة حاسمة بالقوات الفرنسية الرئيسة في أسبانيا. وذلك الجيش البريطاني نفسه ساعد في توجيه الضربة النهائية لنابليون في وترلو (١٨١٥).

تمتد الفترة الثانية من عام ١٨١٦ إلى عام ١٩٠٤ حين تبنت المملكة المتحدة سياسة تعرف عموما باسم "العزلة الرائعة" splendid isolation[٩٢]، وفيها لم ترسل أية قوات للقارة، رغم حروب القوى العظمى الكثيرة التي اجتاحت القارة. والأهم من ذلك أن المملكة المتحدة لم تتدخل في الحرب النمساوية-البروسية (١٨٦٦) ولا الحرب الفرنسية-البروسية (١٨٧٠-١٨٧١) اللتين أنتجتا ألمانيا الموحدة. لم ترسل المملكة المتحدة أية قوات إلى أوروبا في تلك العقود التسعة لوجود توازن قوة تقريبي على القارة[٩٣]. ففرنسا التي كانت دولة مهيمنة كامنة من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٨١٥ أخذت تتراجع قوتها النسبية على مدار القرن التاسع عشر، في حين أن ألمانيا التي ستصبح الدولة المهيمنة الكامنة التالية في أوائل القرن العشرين لم تكن قوية بما يكفي للهيمنة على أوروبا. وفي ظل غياب دولة مهيمنة كامنة، لم يكن للمملكة المتحدة مبرر إستراتيجي جيد لتحريك قوات إلى اليابسة الأوروبية.

تغطي الفترة الثالثة الأعوام من ١٩٠٥ إلى ١٩٣٠، وسَعَت المملكة المتحدة خلالها لاحتواء ألمانيا الفيلهلمية التي ظهرت كدولة مهيمنة كامنة في أوائل القرن العشرين[٩٤]. فقد كان جليا في عام ١٨٩٠ أن ألمانيا بجيشها الهائل وعدد سكانها الكبير وقاعدتها الصناعية الدينامية ستصبح سريعا أقوى دولة في أوروبا. وبالفعل شكلت فرنسا وروسيا تحالفا في عام ١٨٩٤ لاحتواء التهديد المتزايد الواقع بينهما. وفضّلت المملكة المتحدة أن تترك فرنسا وروسيا تتعاملان مع ألمانيا. لكن اتضح في عام ١٩٠٥ أنهما لن تتمكنا من إنجاز المهمة وحدهما وأنهما تحتاجان إلى المساعدة البريطانية. فقد كانت الفروق في القوة بين ألمانيا ومنافسيها القاريين تتسع باطراد لصالح ألمانيا، فضلا عن تكبد روسيا هزيمة عسكرية كبرى في الحرب الروسية-اليابانية (١٩٠٤-١٩٠٥) تركت جيشها في حالة سيئة وغير مهيأ للاشتباك مع الجيش الألماني. وأخيرا دفعت ألمانيا أزمة مع فرنسا حول المغرب في مارس ١٩٠٥ بهدف عزل فرنسا عن المملكة المتحدة وروسيا، بما يمكن ألمانيا من الهيمنة على أوروبا.

استجابت المملكة المتحدة لهذه البيئة الإستراتيجية المتدهورة بالتحالف مع فرنسا وروسيا بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٧، حيث شكلوا الحلف الثلاثي. وبذلك أعلنت بريطانيا التزاما نحو القارة للتعامل مع التهديد الألماني. وحين اندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من أغسطس ١٩١٤ أرسلت المملكة المتحدة حملة عسكرية فورا إلى القارة لمساعدة الجيش الفرنسي في إحباط خطة شليفين. ومع تقدم الحرب أخذ حجم الحملة العسكرية البريطانية يزداد حتى أصبحت أقوى جيش بين الحلفاء في صيف ١٩١٧. وبعدها لعبت الدور الرئيس في هزيمة الجيش الألماني في عام ١٩١٨[٩٥]. وخرج معظم الجيش البريطاني من القارة بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، فيما بقيت قوة احتلال صغيرة في ألمانيا حتى عام ١٩٣٠[٩٦].

تمتد الفترة الرابعة من عام ١٩٣٠ إلى صيف عام ١٩٣٩ وتغطي الأعوام التي اتبعت المملكة المتحدة فيها سياسة أوروبية عرفت عموما باسم "المسئولية المحدودة". فلم ترسل قوات إلى القارة في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين؛ لأن أوروبا كان يعمها السلام نسبيا وساد توازن قوة تقريبي في المنطقة. وحتى بعد أن وصل هتلر إلى السلطة في عام ١٩٣٣ وشرع في إعادة تسليح ألمانيا، لم تتحرك المملكة المتحدة لإرسال قوات برية للحرب على القارة. وقررت بدلا من ذلك، وبعد نقاش مطول، في ديسمبر ١٩٣٧ أن تترك لفرنسا مسئولية احتواء ألمانيا. وأخيرا أدرك صناع السياسة البريطانيون أن فرنسا وحدها لم تكن تمتلك القوة العسكرية لردع هتلر وأنه في حال اندلاع الحرب ستضطر المملكة المتحدة لأن ترسل قوات لمحاربة ألمانيا النازية، كما فعلت مع فرنسا النابليونية وألمانيا الفيلهلمية.

وأخيرا، قبلت المملكة المتحدة أن ترسل قوات إلى القارة في اليوم الأخير من شهر مارس ١٩٣٩، وكان ذلك مؤشرا على بداية الفترة الخامسة، وفيها ألزمت المملكة المتحدة نفسها بأن تتحالف مع فرنسا ضد ألمانيا إذا هاجم الفيرماخت بولندا. وبعد أسبوع أعطت المملكة العهد نفسه لليونان ورومانيا. وحين اندلعت الحرب العالمية الثانية بعد خمسة أشهر، أُرسِلت القوات البريطانية فورا إلى فرنسا، كما حدث في الحرب العالمية الأولى. ورغم أن الجيش البريطاني طُرِد من القارة في دنكيرك في يونيو ١٩٤٠، فقد عاد في سبتمبر ١٩٤٣ حين نزل مع الجيش الأمريكي في إيطاليا. كما نزلت القوات البريطانية أيضا في نورماندي في يونيو ١٩٤٤ وشقت طريقها في النهاية إلى ألمانيا. وانتهت هذه الفترة باستسلام ألمانيا في أوائل مايو ١٩٤٥.

تمتد الفترة الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٩٠ وتغطي الحرب الباردة[٩٧]. خططت بريطانيا بنهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة قواتها العسكرية إلى الوطن بعد

احتلال قصير لألمانيا. لكن ظهور التهديد السوفيتي، وهو الدولة المهيمنة الكامنة الرابعة التي تواجه أوروبا في مائة وخمسين عاما، أجبر المملكة المتحدة على قبول البقاء في القارة في ١٩٤٨، وبقيت القوات البريطانية مع القوات الأمريكية على الجبهة الوسطى طوال سنوات الحرب الباردة.

خاتمة

خلاصة القول إن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تصرفتا في أوروبا دائما كفارضي توازن من وراء البحار. فلم تحاول أي من هاتين القوتين العظميين الجزيريتين أبدا أن تسيطر على أوروبا. ومن الواضح أيضا أن الأفعال الأمريكية في شمال شرق آسيا تندرج تحت النمط عينه. يتفق هذا السلوك وكذلك السعي الأمريكي للهيمنة في نصف الكرة الأرضية الغربي في القرن التاسع عشر مع تنبؤات الواقعية الهجومية.

يثير هذا الفصل قضيتين تستحقان وقفة تأملية. أولا، قد يبدو أن غزو اليابان الجزيرية لمساحات واسعة من قارة آسيا في النصف الأول من القرن العشرين يتناقض مع ادعائي بأن القوة المانعة للمياه جعلت من شبه المستحيل على المملكة المتحدة في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين أن تحتلا أراضي في القارة الأوروبية. فإذا كانت اليابان قادرة على إظهار القوة عبر البحار التي تفصلها عن القارة الآسيوية، فلماذا لم تتمكن المملكة المتحدة والولايات المتحدة من فعل الشيء نفسه في أوروبا؟

والإجابة هي أن القارتين الآسيوية والأوروبية كانتا تضمان أهدافا مختلفة في الفترات التي ناقشناها. فكانت القارة الأوروبية تضم قوى عظمى هائلة خلال القرنين الماضيين، وتلك الدول كانت تمتلك كلا من الدافع والموارد اللازمة لمنع المملكة المتحدة والولايات المتحدة من الهيمنة على منطقتهم. في حين كان الموقف الذي واجه اليابان في

آسيا بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٥ مختلفا تماما، حيث كانت روسيا القوة العظمى الوحيدة الواقعة في قارة آسيا، لكنها كانت عادة أكثر اهتماما بالأحداث في أوروبا منها في آسيا. علاوة على أنها كانت قوة عظمى ضعيفة عسكريا على مدار معظم تلك الفترة. وكان جيران روسيا المباشرون دولا ضعيفة مثل كوريا والصين، كانت هي نفسها أهدافا تثير العدوان الياباني. بإيجاز كانت القارة الآسيوية مفتوحة للاختراق من الخارج، ولهذا السبب أقامت القوى العظمى الأوروبية إمبراطوريات هناك. وفي المقابل كانت القارة الأوروبية قلعة عملاقة مغلقة في وجه الغزو من جانب القوى العظمى البعيدة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ثانيا، دفعتُ في موضع سابق بأن القوى العظمى لا تتعهد جديا بالحفاظ على السلام، بل تحاول أن تزيد نصيبها من القوة العالمية. وفيما يتعلق بتلك النقطة لا بد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة في أية لحظة بين عامي ١٩٠٠ و١٩٩٠ لإرسال قوات لأغراض حفظ السلام في أوروبا. فلم ترسل قوات أمريكية عبر الأطلنطي للمساعدة في منع الحرب العالمية الأولى أو لإيقاف القتال بعد أن اندلعت الحرب. ولم ترسل الولايات المتحدة قوات لردع ألمانيا النازية أو لإيقاف القتال بعد أن هوجمت بولندا في سبتمبر ١٩٣٩. وفي الحالتين دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا وساعدت في تحقيق الانتصار ونشر السلام في أوروبا. لكن الولايات المتحدة لم تحارب من أجل السلام في أي من الحربين العالميتين، بل حاربت لمنع خصم خطر من إنجاز الهيمنة الإقليمية. وكان السلام ناتجا ثانويا لا بأس به لتلك المساعي. وتنطبق تلك النقطة ذاتها على الحرب الباردة، حيث بقيت القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا لاحتواء الاتحاد السوفيتي، وليس للحفاظ على السلام. وما السلام الطويل الذي تلا ذلك إلا نتيجة مفرحة لسياسة ردع ناجحة.

تقابلنا قصة مماثلة في شمال شرق آسيا. فلم تتدخل الولايات المتحدة بالقوة لإيقاف الحرب الروسية–اليابانية (١٩٠٤–١٩٠٥)، ولم ترسل قوات إلى شمال شرق آسيا في العقد الرابع من القرن العشرين حين هاجمت اليابان قارة آسيا وغزت منشوريا وأجزاء كبيرة من الصين في سلسلة من الحملات العسكرية الوحشية. ولم تتحرك الولايات المتحدة عسكريا في آسيا إلا في صيف ١٩٤١، ليس لأن القادة الأمريكيين عزموا على تحقيق السلام في المنطقة، بل لأنهم خافوا من أن تتحد اليابان مع ألمانيا النازية وتلحقا هزيمة ساحقة بالجيش الأحمر، ما يجعل من ألمانيا دولة مهيمنة في أوروبا واليابان دولة مهيمنة في شمال شرق آسيا. وقد خاضت الولايات المتحدة حربا في الشرق الأقصى بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٥ للحيلولة دون تلك النتيجة. وكما هي الحال في أوروبا، وضعت القوات الأمريكية في شمال شرق آسيا في أثناء الحرب الباردة لمنع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على المنطقة، وليس للحفاظ على السلام.

لقد أكدتُ أن فارضي التوازن من وراء البحار، مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، حين يواجهون دولة مهيمنة كامنة في أوروبا أو شمال شرق آسيا يفضلون تمرير المسئولية إلى القوى العظمى الأخرى بدلا من مواجهة التهديد بأنفسهم. على أن تفضيل تمرير المسئولية إلى الآخرين على فرض التوازن شائع بالطبع بين كل القوى العظمى، وليس فارضي التوازن من وراء البحار وحدهم. سيبحث الفصل الثامن كيف تختار الدول بين هاتين الإستراتيجيتين.